



دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

1. د. خالد عبد القادر العربي،² آية عوض نجم.

1. أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. - Khaled.otman@uob.edu.ly

2. طالبة دراسات عليا - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

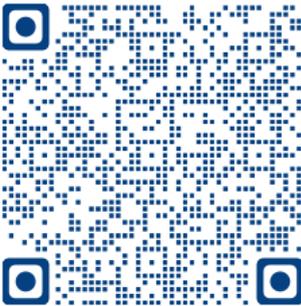
DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6809>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، إدارة الأرباح، المصارف التجارية الليبية.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة الدراسة من خلال استطلاع رأي عينة مكونة من: (213) مفردة، مكونة من خبراء ماليين في المحاكم والمدراء الماليين في المصارف التجارية وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة ومراجعو من ديوان المحاسبة و المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وطبقت من خلال برنامج (SPSS) في تحليل النتائج، وقد اختبرت فرضيات الدراسة المتمثلة في: الفرضية الرئيسية (يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية)، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى اربع فرضيات فرعية. وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، وكما بينت الدراسة أن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية وأساليبها لها دور في تقديم القوائم المالية بصورة عادلة ونزيهة، وأن المحاسب القضائي يقدم رأيه في القضاء بوصفه خبيراً مالياً في القضايا المالية، وأن ظاهرة إدارة الأرباح أثرت على العديد من المصارف من خلال جودة القوائم المالية الصادرة عنها، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرفية، واعتماد مادة المحاسبة القضائية باعتبارها منهجاً تعليمياً بالجامعات، والاستفادة من تجارب الدول السابقة في تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من دور فعال في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.



The Role of Forensic Accounting in Reducing the Practice of Earning Management in Libyan Commercial Banks.

¹Dr. Khaled Abedlkader El-Areibi, ²Aya Awad Najm.

1. Assistant Professor-Faculty of Economics- University of Benghazi.

2. Postgraduate student -Faculty of Economics -University of Benghazi.

Abstract

The purpose of the study to know the role of forensic accounting in reducing the practice of earnings management in Libyan commercial banks. The study employed a descriptive analytical approach to meet its goals, and the questionnaire served as a research instrument to survey a sample of 213 individuals —including financial experts from the courts, financial bank managers, academic staff in accounting department, auditors from the Audit Bureau, and external auditors have registered with Libyan central bank. The study hypothesis was tested, namely: the main hypothesis (there is a role for forensic accounting in limiting the practice of earnings management in Libyan commercial banks), and four sub-hypothesis branches out from the main hypothesis.

The study concluded that there is a role for forensic accounting in reducing the practice of earning management in Libyan commercial banks. The study also, showed that using forensic accounting procedures and techniques can help present financial statements in a fair and impartial manner, that the forensic accountant presents his opinion to the judiciary as a financial expert on financial issues, and that the phenomenon of earnings management has affected many banks through the quality of the financial statements issued by them. The study recommended that it be applied in the banking environment, that forensic accounting be included in university curricula, and that previous countries' experiences be leveraged, because forensic accounting has proven to be effective in decreasing the practice of earning management in Libyan commercial banks.

Keywords: Forensic Accounting, Earning Management, Libyan Commercial Banks.





1- المقدمة

المستثمرين والمحللين والماليين وغيرهم من مستخدمي تلك المعلومات قد يخلق لدى الادارة الحافز لاتباع ممارسات إدارة الأرباح، للتأثير في رقم الربح المستهدف؛ وذلك باستثمار المرونة المتاحة في معايير المحاسبة الدولية التي فتحت المجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية لمعدي القوائم المالية، وسمحت باستخدام سياسات واجراءات محاسبية بديلة تخدم الادارة والمالكين (البطرنى، 2023).

تعتبر الأرباح الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه جميع المصارف، وكذلك المؤسسات المالية، إضافةً إلى ذلك فهي تسعى إلى زيادة أرباحها باستخدام الطرق والوسائل المتاحة والمختلفة أيضاً، وذلك من أجل استثمارية العمل المصرفي وتطويره)، حيث عرفت إدارة الأرباح: "هي وسيلة تقوم من خلالها إدارة الشركة

يعد قطاع المصارف أحد أهم القطاعات الاقتصادية في اي دولة، وذلك من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات المتنوعة المتمثلة في الوساطة المالية وادارة المخاطر الائتمانية، وغيرها من الخدمات التي تساهم بشكل فعال في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، لذا فان سلامة هذا القطاع واستقراره تؤثر بشكل إيجابي في سلامة الاقتصاديات المحلية واستقرارها، لذلك لا بد من الحصول على تقارير مالية خالية من التلاعب تعبر بدرجة موثوق بها عن: المركز المالي، والأداء المالي للبنك، وهو ما يؤثر إيجابياً في: قرارات المستثمرين، وتنشيط سوق الأوراق المالية، وكذلك المحافظة على استمرارية نجاح البنوك وسمعتها الاقتصادية، وأن استخدام هذه المعلومات من قبل



الأساليب الحديثة في المحاسبة
(عبدالله، 2020).

ولقد عرفت المحاسبة
القضائية تعريفات متعددة منها
تعريف مجمع المحاسبين القانونيين
الأمريكي "American Institute of
Certified Public Accounting
(AICPA)" بأنها تطبيق المعرفة
المتخصصة، ومهارات التحقيق التي
يملكها المحاسب القانوني CPA في
جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل
واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي
يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو
الجهات القضائية التنفيذية الأخرى"،
وحصيلة هذا يعتبر المحاسب القضائي
خبيراً من الخبراء الذين تستعين بهم
المحاكم ضمن الخبرة القضائية في
فض النزاعات المرفوعة أمامها ضمن
مجال خبرتهم، وتستخدم تسميات
مختلفة في وصف من يقوم بأداء

بالتلاعب بأرباحها بحيث تصبح الأرقام
المنشورة في القوائم المالية تخدم
أهداف الإدارة" (Healy and Wahlen, 2008)،
وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة
الغش والتلاعب في التقارير المالية تعد
من أهم الموضوعات المثارة في الفكر
المحاسبي، والتي نتجت عن تضارب
المصالح بين الإدارة والمساهمين، وبزوغ
الأساس النفعي وفقاً لنظرية الوكالة،
هذا التلاعب والتضليل في التقارير
المالية وصفه الباحثون بعدد من
المسميات، فقد وصفها بعض
المحاسبين بالمحاسبة التعسفية،
وبعضهم الآخر وصفها بالمحاسبة
الابتكارية، أو إدارة الأرباح (أحمد
وأخرون، 2021)، نتيجة لذلك وفي ظل
الانهيارات المالية للعديد من منشآت
الأعمال العالمية بسبب الفساد المالي
والتضليل في تقاريرها المالية ظهرت
المحاسبة القضائية، والتي تعد من



يكون لديه القدرة على التفكير في الأمور بشكل متكامل (سامي، 2002). حيث لوحظ في السنوات الاخيرة في ليبيا أن نسب التلاعب والاحتيال زادت بدرجات كبيرة وخصوصا في المصارف، وأصبحت مسألة إدارة الأرباح تمثل إشكالية في سياق إعداد التقارير المالية، وقد ثبت أنه موضوع مهم يتعلق بجودة التقارير المالية الليبية للمصارف التجارية من خلال معالجة مسألة إدارة الأرباح، بعد أن اتضح الضعف في التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية الليبية (Barghathi *et al.*, 2016)، وهذا برزت أهمية المحاسبة القضائية في ليبيا وهي من المجالات المهمة والحديثة والتي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحديد المهارات المطلوبة والاساسية للمحاسب القضائي حيث انها تمثل اطار متكامل

خدمة مساعدة القضاء في التحقيقات في الجرائم التجارية ذات الطبيعة المالية، وتتضمن هذه التسميات ممتحن الاحتيال، ومراجع الاحتيال، المراجع القضائي، محاسب الاحتيال، محقق جرائم مالية ، ... الخ، وعلى الرغم من تعدد الاجراءات والاليات التي تنطبق لها المحاسبة القضائية؛ فإنه من ينخرط في هذا المجال لا بد أن يكون له مقومات محددة وسمات مميزة ومستوى عالي من المهارات، ولا بد أن يكون ذو فكر بحثي واستكشافي، فلا يتقيد بمجال محدد، بل لديه نظرة ثاقبة ومهارات فكرية عالية مثل: الحصانة، والفراسة، والبصرية، والإبداع، ولديه الرغبة في التقصي، والقدرة على ربط الأشياء والحقائق بعضها البعض، بالإضافة إلى ما سبق فإن من سمات المحاسب القضائي أن



لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لكي يتوافر لدى الباحث القدرة على الربط فيما بين جميع وجهات النظر؛ للتحقق من وجود إدارة الأرباح من أجل الخروج بالنتائج، وتوصلت الدراسة الى انه هناك ضعف في جودة التقارير المالية المصدرة من المصارف التجارية الليبية وذلك بسبب ممارسات أساليب إدارة الأرباح، كما أن هناك أدلة واضحة الظهور لممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي، كما وضحت مفهوم إدارة الأرباح، وأوصت الدراسة بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وذلك الدور الذي تلعبه في تحسين جودة التقارير المالية وأوصت بضرورة أخذ المراجعين نتائج هذه الدراسة في الاعتبار وخصوصا في الأسواق الناشئة.

دراسة (عبدالله ، 2017)

للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحريات اكثر عمقا واكثر ارتباطا بالدعاوي القضائية، حيث تنير الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا ماليا وقضائيا على مستوى عالٍ لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية، وكذلك تحاول ايجاد حلول مرضية وقابلة للتطبيق (شعبان، 2016).

2- الدراسات السابقة:

دراسة (Barghathi et al., 2016)

تهدف هذه الدراسة الى اكتشاف ما إذا كانت هناك ممارسات لإدارة الأرباح في سياق اعداد القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية وتأثيرها على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء مقابلات



بتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية والاستفادة منها في العملية التدقيقية وذلك من خلال البحث عن روابط منطقية بين البيانات، والتي يتم اكتشافها وتحليل الاختلافات واستخراج التباين بين البيانات، والاستفادة من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

دراسة (الوكيل، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية، حيث اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان و توصلت الدراسة إلى: أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين والعاملين في مكاتب تدقيق الحسابات المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق في الأردن، وتوصلت الدراسة الى وجود ارتفاع في تأثير تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وانخفاض المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الأردن، كما اوصى الباحث بتعزيز قيام المحاسبين القانونيين



وتكنو لوجيا المعلومات، ووسائل التحري، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسيل الاموال، قيام الجامعات المصرية بتخصيص وتدريب مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية.

دراسة (Sani et al., 2019)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما إذا كان استخدام المحاسبة الجنائية وتطبيقها أثر في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة المتعلقة بالمحاسبة الجنائية وتقنيات تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحقيق في المحاسبة الجنائية يعد خطوة إلى الامام بشأن اكتشاف الاحتيال المالي وغيره من العمليات الاحتمالية في نيجيريا، وأوصت الدراسة بتشجيع هيئات المحاسبة المهنية، مثل معاهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا ورباطة المحاسبين الوطنيين في نيجيريا،

الأساسية للمراجع الخارجي، إذ يحتاج قيام المحاسب القضائي لمكافحة عمليات غسيل الأموال أو الحد منها إلى توافر مجموعة من الخصائص و المعارف والمهارات، كما أن هناك مجموعة من الاساليب والإجراءات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسيل الاموال أو الحد منها ، بالإضافة الى أن استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية يحتاج إلى توافر مجموعة من المقومات من أهمها: إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية، إلزام المراجعين الراغبين في اعتمادهم محاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل 80 ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة،



مدخل للمراجعة القضائية يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطوير ممارسة المراجعة القضائية للحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما اتفقت آراء عينات الدراسة الأربعة حول الأثر الإيجابي للأبعاد المقترحة استخدام المراجعة القضائية في الكشف والتقرير عن إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية.

دراسة (احمد وأخرون، 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال إجراء قائمة استقصاء واستطلاع رأي، تشير نتائج هذه

بالاهتمام بتخصص المحاسبة الجنائية والذي قد يساعد في الحد من الاحتيال المالي وما يتصل به من أنشطة احتيالية في كل من المنظمات العامة والخاصة في نيجيريا.

دراسة (الحري، 2020)

تهدف الدراسة إلى تفسير الوضع الحالي للمراجعة وتحليله وذلك من خلال التعرف على إذا ما كان هناك قصوراً في إجراءات المراجعة المالية الحالية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية، وكيف يمكن الاعتماد على المدخل المقترح للمراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، وقد اعتمد الباحث على استقراء الدراسات والكتابات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي في مجال المراجعة القضائية لتقديم



تطبيق المحاسبة القضائية في الكشف
او منع الغش والاحتيال المالي والحد من
ممارسة إدارة الأرباح ، وغيرها من
الأدوار التي يختص بها المحاسب
القضائي، وضرورة إنشاء معيار
محاسبي لتنظيم ممارسات المحاسبة
القضائية في مصر والسعودية .

دراسة (عبدالقادر، 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى
معرفة واقع تطبيق تقنيات المحاسبة
القضائية التحقيقية في الحد من
ممارسات الفساد المالي والإداري من
وجهة نظر المهنيين والأكاديميين في
الجزائر، كما ركزت على الإجراءات
وأنشطة الرقابة القضائية التي يمكن
أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد
من ممارسات المحاسبة الاحتياطية.
واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي
المعاصر، من خلال استقراء ما جاء في
الدراسات الرائدة والمراجع العلمية

الدراسة إلى أن للمحاسبة القضائية
دورا مهماً في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح من وجهة نظر عينة البحث
لبينتي الدراسة المصرية والسعودية ،
كما ان المحاسبة القضائية تتطلب
مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة
التحريات، وأن تطبيقها يواجه العديد
من الصعوبات من أهمها: عدم وجود
مقرر دراسي لها بالجامعات ، غياب
التشريعات القانونية المنظمة لها،
عدم وجود جمعية مهنية لمنح تراخيص
مزاولة مهنة محاسب قضائي، عدم
وجود معايير تحدد واجبات
ومسؤوليات المحاسب القضائي،
ضعف الوعي بثقافة مكافحة الغش
والتلاعب والاحتيال المالي لدى
المساهمين وغيرهم من أصحاب
المصالح، وأوصت الدراسة بضرورة
زيادة وعي الشركات والمستثمرين
وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا





والاحتيايل وادارة الارباح في بيئات مختلفة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تبحث عن دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة ادارة الارباح القطاع المصرفي في ليبيا، وذلك لزيادة موثوقية وجودة القوائم المالية.

3- مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي القاطرة التي تهض بالاقتصاد وتوفر متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي وفي مقدمتها التمويل اللازم للاستثمار، في معظم اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالرغم من أن القطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات في ليبيا إلا أنه كغيره من باقي القطاعات يعاني من تفشي ظاهرة الفساد، فقد أشار ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2016 أن التجاوزات والمخالفات المرتكبة من

والدوريات المتعلقة بالمحاسبة القضائية والفساد المالي والإداري، بقصد استنباط ما يلائم الدراسة، وأسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن قبول فرضية الدراسة، وأشارت نتائج البحث إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية التحقيقية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات، لعل أهمها مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيايل والفساد المالي والإداري على القوائم المالية، ووصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية من قوانين وتشريعات تسهل عمل المحاسب القضائي وتمنحه صلاحيات بالإضافة الى ادخال المحاسبة القضائية ضمن المنهج التعليمي.

من خلال ما تناولته الدراسات السابقة نجد أن للمحاسبة القضائية دوراً في الحد من التلاعب



ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من دور في حل النزاعات التي تستدعي وصولها للمحكمة، فيقوم هو بدور الشاهد الخبير، كما لها دور في كشف حالات الغش والتزوير في البيانات المالية والسعي إلى إيصال بيانات مالية خالية من الغش والتلاعب لمستخدميها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية ؟

4- فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضية الرئيسية لتحقيق أهداف الدراسة على النحو الآتي:

يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

قبل القطاع المصرفي أحد أكبر مسببات تردي الوضع الاقتصادي الحالي، كذلك فإن قصور الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي أدى إلى أنتشار الفساد في هذا القطاع (ديوان المحاسبة، 2016)، وقد اشار (Barghathi et al., 2016) الى ان التقارير المصدرة من المصارف التجارية ضعيفة نتيجة التلاعب والغش في البيانات وممارسة إدارة الأرباح بها بالتالي تنعكس على النتائج المستمدة من هذه التقارير، وفي سبيل البحث عن السبل والطرق لمكافحة إدارة الأرباح نشير إلى دراسة (Enofe, et al., 2015) حيث توصلت إلى أن هناك طلباً متزايداً لخدمات المحاسبة القضائية نتيجة زيادة ممارسة الاحتيال والغش في معظم الشركات والمؤسسات حول العالم في الآونة الاخيرة، لذلك أصبح التركيز مهماً على



يتمثل الهدف الرئيسي

للدراسة في التعرف على دور المحاسبة
القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية،
وذلك من خلال مجموعة من الاهداف
الفرعية:

1- التعرف على دور أساليب المحاسبة
القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

2- التعرف على دور تقنيات المحاسبة
القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

3- التعرف على دور مهارات المحاسب
القضائي في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

4- التعرف على دور مجالات المحاسبة
القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

6- اهمية الدراسة:

ويتفرع من الفرضية

الرئيسية أربع فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور
لأساليب المحاسبة القضائية في الحد
من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف
التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور
لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد
من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف
التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور
لمهارات المحاسب القضائي في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف
التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور
لمجالات المحاسبة القضائية في الحد
من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف
التجارية الليبية.

5- اهداف الدراسة:



الممارسات واكتشافها والتقرير عنها،
ويأمل أن تفيد هذه الدراسة جميع
الأطراف المهتمة بمكافحة إدارة الأرباح.
7- الاطار النظري للدراسة:

بدأت المحاسبة القضائية في
الظهور في عام 1718م بعد أن تم
تسجيل أول قضية عرفت باسم قضية
(ماير ضد سيفتون) والتي تتعلق
بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية، وقد
تم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف
على الجوانب المالية لهذه القضية
(الجبوري وآخرون، 2013)، وتعددت
مفاهيم المحاسبة القضائية حيث
تناولتها العديد من الدراسات باللغتين
العربية والأجنبية ومنها: بأنها عملية
الفحص القانوني التي تقدم درجة
عالية من التأكد، وهي شاملة وكافية
وكاملة، ويمكن من خلالها الإدلاء برأي
مهي مستقل وتقديم تقرير يساهم في
تأييد دعاوي القضائية

تكمن أهمية الدراسة في
كونها تتناول موضوعاً حيويّاً يتعلق
بالقطاع المصرفي باعتباره ركيزة
أساسية في أي دولة من ركائز النظام
الاقتصادي والمالي؛ نظراً لما له من تأثير
مهم في عملية التنمية الشاملة بشقيها
الاقتصادي والاجتماعي، بالتالي فان
نتائج هذه الدراسة ستساعد في تقديم
المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها
الجهات المهتمة بنتائج الوحدة
الاقتصادية، وكذلك مساعدة الباحثين
والمهتمين في التوصل إلى بعض
المقترحات من خلال النتائج المقدمة
التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل ،
كذلك توضح أهمية استخدام
المحاسبة القضائية في الحد من إدارة
الأرباح في البيئة الليبية، والحاجة
المناسبة إلى محاسبين ومراجعين مؤهلين
ومدربين ولديهم من الخبرات والمهارات
ما يمكنهم من مكافحة أو الحد من هذه



المهارات والقدرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والامور المالية والحسابات الكمية واقسام من القانون والبحوث، والقدرات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم ادلة الاثبات، وتحليل النتائج وتفسيرها، والمحاسبة القضائية تمارس على شكل شهادة او استشارة، كما عرفت بأنها المحاسبة التي تبنى على تنفيذ اجراءات بحث خاصة وأساليب وقدرات تحقيق في المحاسبة والتدقيق والتمويل والأساليب الكمية والقانون، من أجل تحصيل وتحليل ومعالجة مسألة الاثبات وتفسير النتائج التي يمكن أن تستخدم في السياسات القانونية أو في حل النزاعات (Oyedokun, 2016)، وعرفت المحاسبة القضائية بأنها مجال أو فرع من فروع المعرفة المحاسبية المهمة في تحديد الالتزامات التي تنتج عن النزاعات المتحققة أو المتوقعة بين

(غنيم، 2014)، كما عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الاخرى، وعرفت أيضا بأنها استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى في تحديد الحقائق بصورة موضوعية وبطريقة تمكنها من أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحاكم، وايضا عبارة عن تطبيق المعرفة المتخصصة والمهارات المحاسبية والقانونية التي يمتلكها المحاسبين (الداود، 2014). وجاء تعريف (الجليلي، 2012) بأنها مهنة تركز على تنفيذ



المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق من أجل التحليل والتقصي والاستفسار بهدف الوصول للصدق الذي يساند المحاسب على تقديم رايه كخبير (Bhasin, 2007)، وفي الحقيقة ذكرت للمحاسبة القضائية عدة تسميات ومنها على سبيل المثال المحاسبة العدلية والمحاسبة التحقيقية والمحاسبة الاستقصائية، والمحاسبة القضائية وغيرها، كما أنها تعتبر فرع من فروع المحاسبة وكلمة الجنائية فيها تعني استخدامها بشكل أساسي لدى المحاكم أو القضاء لحل النزاعات، وكلمة عدلية أو تحقيقية أو استقصائية وغيرها ناتجة عن ممارسة تطبيقات وأساليب خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات والمعرفة القانونية، والمهارات، التحقيقية لجمع أدلة الاثبات وتفسيرها وتحليلها وتقييم نتائجها، لذلك فإن مهمة

الأطراف المتنازعة للمحكمة، وكلمة "القضائية" تعني كيفية استخدام المحاسبة في المحاكم، وكلمة استقصائية أو تحقيقية تعني سياسات ومهارات التحقيق والتحري التي يمتلكها المحاسب القضائي (الجمال ، 2012).

كما بين (Weygandt et al., 2018) بأن المحاسبة القضائية هي ليست مجرد محاسبة فقط لأنها تهدف إلى ما هو أبعد من الأرقام في التعامل مع الأحداث الواقعية مما يلزم التحليل العلمي والتفصيلي لمعطيات ما لتساهم في الكشف عن المشاكل الكاملة في الأعمال التجارية والمالية بمساعدة القانون وأساليب التحري لتكون جاهزة في المحاكم لحل النزاعات بصورة عادلة. ويمكن النظر للمحاسبة القضائية، على أنها العلم الذي يمارس تطبيق المعرفة في فروع



الكافية لتأييد الدعاوي القضائية و دعم قرارات القضاة لتحقيق العدالة واثبات الحق. ونتيجة للتغيرات الحاصلة في عالم التجارة والأعمال وزيادة مستوى وحجم ونطاق الأعمال التجارية، لذلك وجدت المحاسبة القضائية لمواجهة التطور في بيئة الأعمال، واستمدت المحاسبة القضائية أهميتها كونها الأكثر تكاملا بين "المحاسبة والقانون" وهي الأكثر عمقا وارتباطا في الدعاوي الجنائية ذات الصبغة المالية. وجاء في دراسة (عليقات، 2016) ان أهمية المحاسبة القضائية تكمن في حصر وتحديد مواطن أو الأنشطة غير القانونية التي تدعم حدوث الفساد والغش المالي وتجميع الأدلة الكافية، وتقديم تقرير يحتوي على رأي مهني وفني محايد يدعم الدعوى الجنائية ويساعد على كشف الفساد المالي، والتركيز على إطار

المحاسبة الجنائية يعد أكثر عمقا من المهام التدقيقية والمالية والقانونية الروتينية (McKittrick, 2009). ويرى الباحثان أن مفهوم المحاسبة القضائية تعني إطاراً من المعايير والخصائص يعمل من خلاله المحاسب القضائي في ظل ما يتمتع به من مهارات المحاسبة والمراجعة وأن يكون على دراية بفهم مبادئ المحاسبة وعلوم التكنولوجيا وعلم النفس بالإضافة الى الخدمات القانونية.

أهمية المحاسبة القضائية:

برزت أهمية المحاسبة القضائية مع ازدياد الدعاوي القضائية ذات الطابع المالي وانتشار عمليات الغش والاحتيال التي تبعها انهيارات اقتصادية حول العالم، والمحاسبة القضائية لا تقتصر فقط على كشف الغش والاحتيال في البيانات الرقمية ولكنها تقدم تقرير بالأدلة القانونية



تتعلق بالمعاملات الخاضعة للضريبة، ولذلك يتم التعاقد مع المحاسب الجنائي ليقوم بتحديد واضح لمثل هذه الأوضاع، بعد أن يقوم بتجميع معلومات دقيقة عن البنود، وهذه المعلومات لها أبعاد مالية، وتعاقدية، وقانونية، وتشغيلية، وتاريخيا للأعمال محل التقييم، وتستخدم لتطوير تقييمات وفق تقنيات مقبولة عموم، الحكم في ممارسات الإهمال المدني حيث يساعد المحاسب الجنائي في تحديد إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية وغيرها من المعايير المهنية، مثل الفشل في تطبيق معايير المراجعة المقبولة عموما من قبل المحاسب القانوني عند أدائه لعملية المراجعة، كما أن المحاسب الجنائي يساعد في قياس الخسائر الناجمة عن ذلك، الفصل في النزاعات حيث يتم تعيين المحاسب الجنائي أحيانا للمساعدة في توفير

التحقيق والتحري الذي يهدف إلى تحديد الخسائر والالتزامات ومدى الالتزام في تطبيق الاتفاقيات المبرمة، وتقديم الحلول اللازمة لحل المشاكل، ويظهر دور المحاسب بشكل رئيسي في إعداد وتجهيز وفحص المعلومات وتوضيح الأمور القانونية أكثر من اهتمامه بتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية.

أهداف المحاسبة القضائية:

تهدف المحاسبة القضائية إلى تقييم الأعمال، حيث يقوم المحاسب الجنائي بتقييم القيمة الحالية للأعمال، وذلك لأغراض قانونية أو لصالح مجموعة مختلفة من الأطراف، وتقييم الأعمال سواء لأغراض قانونية أو لأغراض أخرى لا يختلف في طبيعته، ويحدث لأغراض قانونية بشكل متكرر كنتيجة للخصومات مع المساهمين، أو لتصفية الشركة، أو لوجود مشاكل



2- المراجعة البعدية وهي التي تهدف إلى الفحص من عدة جوانب مختلفة، وتتضمن ما يأتي: المراجعة التشريعية، والالتزام المنظم، والاداة التشخيصية، والتحري عن الادعاءات.

وكذلك اشار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى أساليب اخرى للمحاسبة القضائية تتمثل في (سالم، 2010): الفحص المستندي، المقابلة الشخصية مع المسؤولين، التحليل المعلمي للأدلة، ومراقبة العمليات والاشخاص، والاجراءات التحليلية.

تقنيات المحاسبة القضائية:

تعتبر تقنيات المحاسبة والمراجعة التقليدية مثل تقنية النسب المالية، وتقنية التدفق النقدي، والاختبارات الإحصائية القياسية للأدلة من الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية، وفي الحالات التي

حل بديل للنزاع من خلال توفير حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري وبحد أدني من الخلافات (قمبر، جميلة 2014).

أساليب المحاسبة القضائية:

المحاسب القضائي عند قيامه بمهمة ما يجب ان يأخذ إجراءً او أسلوباً معيناً يتبعه لاكتشاف الاحتيال والغش وتجميع الأدلة المناسبة، وتتمثل اساليب المحاسبة القضائية وفقاً لحده مكتب (Young & Ernst) الأمريكي عام 2011: 1- المراجعة التفاعلية وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الاشخاص والمسؤولين عن ذلك، وجمع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.



النقدي، والخريطة التنظيمية، وأدوات إدخال الصحيح - الخاطئ، واكتشاف النماذج الشاذة، واختبار الأعداد المضاعفة، واختبار الأعداد المقربة، وتحليل الفجوة، وتحليل أسلوب الحياة، ومعاينة الصفات، وخريطة المستند تحليل الأحداث، ومقارنة تطابق النسب المئوية، وتحليل صافي القيمة، وتقنيات التحليل، ونظرية عامل الحجم النسبي، والأدوات الحاسوبية المساعدة للمراجع، وتقنية التنقيب عن البيانات.

مقومات المحاسبة القضائية:

إن المحاسبة القضائية تحتاج إلى توفر مجموعة من المقومات الأساسية لممارسة هذه المهنة، ولم تقتصر هذه المقومات على الخبرة واحتراف المحاسبة والتدقيق فقط، بل تتطلب الفهم الصحيح للبيانات المالية

تتضمن كميات كبيرة من البيانات، فإن المحاسب القضائي لديه العديد من التقنيات التي تمكنه من الحصول على البيانات أو تحديد مصدرها وتحليلها واستخراج وترتيب نتائجها من خلال تطبيقات برامج المراجعة بالحاسوب والتقنيات المختلفة الأخرى، و لهذا فإن المحاسب القضائي يمكنه التحديد بدقة سرقة الأصول لغرض الوفاء بالسندات، والبرهنة على خسائر التأمين أو اكتشافها من خلال المقاضاة، والمدفوعات غير القانونية للشركات، وغيرها من المخالفات الغير قانونية (Mehta, Mathur, 2007). وكذلك أشار (مسعود، 2016) في دراسته الى بعض تقنيات المحاسبة القضائية المعتمدة أمام المحاكم والقانون: المراقبة المستمرة، وتحليل التسلسل الزمني، وتتبع الجداول، وتحليل الصلة، والمراقبة، والدليل



مهاراته في اجراء التحريات اللازمة،
والاتصال الفعال، واعطائه شهادة
فاحص لفش (CFE)
(السيسي، 2006).

المهارات والقدرات والمعرفة:

إن المحاسب القضائي يجب
أن يتمتع بالإصرار والثقة بالنفس
وحب الاستطلاع والصدق والسرية
والأمانة والشك المني والأخلاق والعمل
بروح الفريق والذكاء وقوة الملاحظة
(Prabowo, 2013) حيث ان المحاسب
القضائي يجب ان يكون لديه إلمام
بالمعارف الأتية: المعرفة المحاسبية،
مهارات المراجعة، المعرفة القانونية،
المهارات التحقيقية، المعرفة بعلم
الجريمة، معرفة بمهارات تكنولوجيا
المعلومات، المعرفة بمهارات الاتصال
الشفهية، مهارات الاتصال الكتابية
(عليمات، 2016؛ نور، العواودة،
2017؛ عمار، 2021).

والقدرة على استيعابها بعمق وتحليلها
بشكل صحيح، ومن المقومات اللازمة:
المؤهلات العلمية:

توفر المؤهلات العلمية
والعملية ومن أبرزها أن يمتلك
المحاسب المعرفة بالقانون والقضايا
المحاسبية، والقدرة على التقدير
والتنظيم والقدرة على إيجاد البدائل
بشكل عادل، وأكد معهد المحاسبين
القانونيين الامريكي على اهمية حصول
المحاسب القضائي على المؤهلات
المهنية الكافية لممارسة عمله والتي
تتضمن: شهادة المحاسب القانوني
(CPA)، وشهادة فاحص الغش
القانونية (CFE)، وشهادة الخبرة بنظم
المعلومات (CISA)، بالإضافة الى شهادة
المراجع الداخلي (CIA)، كما اختصت
كل من (CPA)، والهيئة الدولية
لفاحصي الغش القانونيين (NACFE)
بتقييم المحاسب القضائي وتحديد



المقومات البيئية:

تحقيق الأهداف المرجوة من اي مهنة في العالم فلا بد من تنظيم عملياتها، لذلك تكمن أهمية القوانين والتشريعات في أنها تنظم عمل مهنة المحاسبة الجنائية (المدحجي، 2010). مجالات تطبيق المحاسبة القضائية: بسبب التوسع في مختلف المجالات الاقتصادية الحاصلة باتت المحاسبة القضائية في معظم القطاعات أمر مهم، وبسبب تعاظم المشاكل في شتى المجالات مما زاد من حدة العلاقات بين الاطراف المختلفة، لذلك حددت المجالات التي يمكن تطبيق المحاسبة القضائية ومنها (Messmer, 2004) تقديم الاستشارات النزاعات ذات الطابع المالي: يركز المحاسب القضائي في تقديم رايه على البيانات المالية ووقائع معروفة، وفي حال أن الوقائع لم تكن معروفة فيقوم المحاسب القضائي في

ترتكز المقومات البيئية التي تسهل من تطبيق المحاسبة الجنائية وعمل المحاسب الجنائي على الجانب الاول وهو البيئة الاقتصادية حيث تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي في مكان ما، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم، متانة الاقتصاد، معدلات البطالة، والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أنها مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات ممارسة المهنة وبيئة تطبيق وتهيئة وإصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم عمل وواجبات وحقوق المحاسب الجنائي (أحمد، وخضير، 2010)، والجانب الثاني يتعلق بالقوانين والتشريعات وهي مجموعة القوانين الصادرة من الجهات المسؤولة وهي التي تحدد العالقة بين الافراد والبيئة المحيطة بهم وحتى تتمكن من



اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بناء على طبيعة الدراسة التي من خلالها يتم اختبار دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة ادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية. وتم جمع المعلومات الثانوية من خلال الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة، والكتب، والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة؛ لغرض وضعها في إطار نظري مناسب، أما المعلومات الأولية فتم الحصول عليها عن طريق الاستبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، ثم عولجت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Statistical.Package.for.Social Science28. مجتمع وعينة الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ، ومكاتب

تحويل فكره نحو التحقيق في بيانات المالية محل النزاع فيقوم بالاستناد إلى التحقيقات في تقديم رايه، وأيضا يتضمن رايه في استشارات مجال التقاضي في حال المسؤولية المهنية والدعوى القضائية، وشهادة خبرة في الشؤون المالية: يقوم المحاسب القضائي في القيام بدور الخبير في حالة التقاضي، التي تحتوي المحاسبة والشؤون المالية، ودراسة ما إذا كان هناك نشاط اجرامي داخل الشركة بعد فحص وتحليل ودراسة الضوابط الداخلية للتأكد من خلو الشركة من نشاط اجرامي، والبحث عن المخالفات المحاسبية، ومكافحة غسيل الأموال، وفض القضايا التي تنشأ مع شركات التأمين، وفض القضايا ذات الطابع المالي التي تنشأ بين اصحاب المصالح، ودعم وتوجيه الاستشارات القانونية. 8- منهجية الدراسة:



المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، ومراجعي ديوان المحاسبة في مدينة بنغازي، وبعد تحديد عدد مفردات عينة الدراسة الذي بلغ عدده (478) مبحوثًا، تم اختيار عينة عشوائية عددها (213) حسب جدول تحديد حجم العينة الذي حدده (Krejcie & Morgen, 1970).

وسيلة جمع البيانات:

تم الاعتماد على أداة الاستبانة باعتبارها وسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة التي من مزاياها توفير الوقت، والجهد، وتم تطويرها بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة (أحمد، 2021، و صديق، 2022، وعبدالقادر، 2023)، وتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين، الجزء الأول شمل المعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة، أما الجزء الثاني شمل

المراجعة، وديوان المحاسبة، الخبراء الماليين في المحاكم وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة - جامعة بنغازي، فيما يخص المصارف التجارية الليبية قد اقتضت الدراسة على المدراء الماليين في المصارف التجارية الليبية الواقعة ضمن إدارتها أو إدارة فروعها في مدينة بنغازي، والمتمثلة في (مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الاجماع، مصرف المتوسط، مصرف الجمهورية، مصرف شمال افريقيا، مصرف الصحاري، مصرف السراي، مصرف التجاري الوطني، مصرف الأمان)، والخبراء الماليين في المحاكم مدينة بنغازي والمتمثلة في (محكمة الجنوب، محكمة الشمال، محكمة الاستئناف، محكمة شرق بنغازي)، وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي، ومكاتب المراجعين

المحور الثالث: مهارات المحاسب
القضائي ، ويتكون من (10) عبارات.
المجال الرابع: مجالات المحاسبة
القضائية ، ويتكون من (10) عبارات.
توزيع الاستبانة:

تم توزيع عدد (213) استمارة
استبانة يدوية على المشاركين، وتم
الإجابة عن (185) استمارة ويوضح
الجدول الآتي ذلك:

جدول رقم (1) توزيع استمارات الاستبانة

النسبة المئوية	العدد	البيان
100%	213	الاستمارات الإجمالية
88.6%	185	الاستمارات المستلمة

- معامل الفا كرونباخ لمعرفة
ثبات فقرات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية؛
لوصف المتغيرات الديموغرافية
لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار تبعية البيانات
للتوزيع الطبيعي.

العبارات الخاصة بمتغيرات الدراسة،
وعدها (40) عبارة مقسمة على أربعة
مجالات المحاسبة القضائية ودورها في
الحد من ممارسة إدارة الأرباح
بالمصارف الليبية التجارية كآلاتي:
المحور الأول: أساليب المحاسبة
القضائية ويتكون من (10) عبارات.
المحور الثاني: تقنيات المحاسبة
القضائية، ويتكون من (10) عبارات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة،
وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم
استخدام العديد من الأساليب
الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت
الوسائل الإحصائية المستخدمة في
تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة،
فقد استخدم ما يأتي:

التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical.Package.for.Social Science SPSS 28؛ لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، وتم استخدام نموذج لتحليل الإجابات عن فقرات استمارة الاستبانة لتحديد آراء المشاركين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لكونه أكثر المقاييس استخدامًا، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو الآتي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (2) كيفية توزيع مستويات مقياس ليكرت، والوزن النسبي

جدول (2) مستويات مقياس ليكرت، والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-0.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

• المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي للتعرف على دور محاور الدراسة، محور أساليب المحاسبة القضائية، ومحور تقنيات المحاسبة القضائية، ومحور مهارات المحاسب القضائي، ومحور مجالات المحاسبة القضائية، ودور المحاسبة القضائية.

• استخدم اختبار (T-test) لعينة واحدة؛ لتحديد دلالة الفروق في دور المحاسبة القضائية؛ وفقًا للمتوسط النظري (3) لمقياس ليكرت الخماسي.

بعد توزيع الاستمارات، وفرزها، وتحديد الاستمارات الصحيحة التي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها في عملية



مدى الوزن النسبي	%(36-20)	%(52-36)	%(68-52)	%(84-68)	%(100-84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

طريقة الصدق (Validity Statistical)، كما هو موضح بالجدول (3)، وتراوح قيم معاملات الصدق ما بين (0.895)، و(0.950)، وبلغت قيمة معامل صدق أداة دور المحاسبة القضائية (0.990)، وهذا يبرر صدق الأداة، وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا كرونباخ) لحساب معاملات ثبات أبعاد الأداة، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات ما بين (0.802)، و(0.904)، وبلغت قيمة معامل ثبات أداة دور المحاسبة القضائية (0.982)، وهي درجات ثبات عالية، حيث إن كلما اقتربت درجة الثبات من الواحد

اختبار صدق، وثبات أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبانة على مجموعة محكمين من الأساتذة الأكاديميين في جامعة بنغازي، بغرض تحكيمها، وإبداء أي تعديلات لازمة بشأنها، وقد عدلت هذه الأداة بناء على ملاحظاتهم، لتصبح أكثر وضوحاً، وفهماً لدى أفراد عينة الدراسة، وأكثر صدقاً في قياس موضوع هذه الدراسة. كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق الباحثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر، والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام

(السردى، 2012)، وذلك كما هو
موضح بالجدول (3).

الصحيح دل ذلك على أن استمارة
الاستبيان على درجة عالية من الثبات

جدول (3) قيم معامل الثبات، والصدق لأداة الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	العبارات	ابعاد الدراسة
0.950	0.904	10	دور اساليب المحاسبة القضائية
0.938	0.886	10	دور تقنيات المحاسبة القضائية
0.932	0.874	10	دور مهارات المحاسب القضائي
0.895	0.802	10	دور مجالات المحاسبة القضائية
0.990	0.982	40	المحاسبة القضائية

التطبيقات اللابارامتريّة هي الأنسب في
الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن
معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
باستخدام اختبار شايرو- وليكس
(Shapiro-Wilk) عندما يكون حجم
البيانات أكبر من 100 مفردة،
والجدول رقم (4) يوضح اختبار
اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

من الضروري اختبار
اعتدالية البيانات قبل الشروع في
التحليلات الإحصائية، لأن معظم
الاختبارات العملية تشترط أن يكون
توزيع البيانات طبيعياً، فإذا كانت
البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن
التطبيقات البارامتريّة هي الأنسب في
الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت
البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن

جدول (4) اختبار اعتدالية البيانات

شايرو- وليكس			البيان
الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار	
0.070	185	0.063	المحاسبة القضائية



9. تحليل بيانات الجزء الاول من الاستبانة المتعلق بالمتغيرات الديموغرافية للمشاركين: تم تحليل البيانات الأولية للمشاركين في الدراسة كما وردت في أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على النحو الآتي:

من الجدول رقم (4) يتضح من نتائج اختبار (شايبرو-وليكس)، على أنه دال إحصائياً، حيث إن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 1%، مما يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني استخدام الاختبارات اللابارامترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

البيان	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	29	15.7
	ماجستير	84	45.4
	بكالوريوس	58	31.4
	دبلوم عالي	14	7.6
	المجموع	185	100.0
التخصص	محاسبة	156	84.3
	تمويل ومصارف	14	7.6
	إدارة أعمال	15	8.1
	المجموع	185	100.0
الوظيفة	خبير مالي قضائي	27	14.6
	مدير مالي	39	21.1
	مراجع ديوان المحاسبة	45	24.3



22.7	42	مراجع خارجي	
17.3	32	عضو هيئة التدريس	
100.0	185	المجموع	
15.7	29	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
31.9	59	من 5 إلى أقل من 10	
30.8	57	من 10 إلى أقل من 15	
21.6	40	من 15 فأكثر	
100.0	185	المجموع	



أغلب تخصصات المشاركين لها ارتباط بموضوع الدراسة، مما يعطي مصداقية جيدة للجابات؛ لأن لديهم معرفة جيدة بالقطاع المصرفي، وهذا مؤشر جيد بحكم درايتهم وفهمهم بالقوائم المالية، وأخيرا فيما يخص تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص.

وفيما يخص متغير المسمى الوظيفي كانت النسبة الأعلى (مراجع ديوان المحاسبة)، وبلغت نسبتها (24.3%)، وهي تمثل أقل بقليل من ربع حجم العينة، يليها المسمى الوظيفي (مراجع خارجي)، وبنسبة بلغت (22.7%)، ثم المسمى الوظيفي (مدير مالي)، وبلغت نسبته (21.1%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت الوظيفة (عضو هيئة التدريس) وبنسبة بلغت (17.3%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المسمى الوظيفي (خبير مالي قضائي)، وبنسبة بلغت (14.6%)، وهذا يعني أن

من الجدول (5)، الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية للمشاركين بالدراسة يتبين أن النسبة الأعلى لمتغير المؤهل العلمي كانت لحملة الماجستير، وبلغت نسبته (45.4%)، وهي تمثل تقريبا نصف حجم العينة، وفي المرتبة التي تليه حملة البكالوريوس، وبلغت نسبتهم (31.4%)، يليه، وبنسبة (15.7%) حملة الدكتوراه، وجاء في المرتبة الأخيرة حملة الدبلوم العالي، وبنسبة بلغت (7.6%)؛ بناء على ذلك يمكن القول إن البيانات تم الحصول عليها من أصحاب المؤهلات العليا، ونستطيع الاعتماد على اجاباتهم.

وبالنسبة لمتغير التخصص، يلاحظ من الجدول (5) أن النسبة الأعلى كانت لتخصص المحاسبة، وبلغت (84.3%)، وتشكل هذه النسبة أكثر من ثلاثة أرباع حجم العينة، يليها تخصص إدارة أعمال، بنسبة بلغت (8.1%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء تخصص التمويل، وبنسبة (7.6%)، ويعتقد الباحثان أن



للدراسة على أن هذه الفئة أكثر خبرة
بالمجال، ويمكن الاعتماد على إجاباتهم.

10- الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة
والاجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها
تم استخدام المتوسطات الحسابية
والانحرافات المعيارية لتفسير الإجابة
الخاصة بآراء المشاركين فيما يتعلق
بقياس فقرات الاستبيان، وقد تم
تصنيف إجابات أفراد العينة وذلك
على النحو الآتي:

السؤال الرئيسي للدراسة: ما دور
المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم
حساب المتوسطات الحسابية
والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية
للأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على
النحو التالي

كل المشاركين في الدراسة يشغلون
وظائف ذات ارتباط بموضوع الدراسة،
وهذا يرفع من قيمة إجاباتهم عن
عبارات الاستبانة.

وأخيرا فيما يخص تحليل توزيع عينة
الدراسة حسب متغير التخصص،
وذلك كما هو موضح بالجدول يتبين
أن النسبة الأعلى كانت لسنوات الخبرة
(من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبلغت
(31.9%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت
سنوات الخبرة (من 10 إلى أقل من 15
سنة) وبنسبة بلغت (30.8%)، ثم يليها
جاءت سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر)
وبنسبة بلغت (21.7%)، في المرتبة
الأخيرة جاءت سنوات الخبرة (أقل من
5 سنوات) وبلغت نسبته (15.7%) من
إجمالي عينة الدراسة، وبذلك يمكن
القول إن نسبة المشتركين الذين
يتملكون خبرة من 5 سنوات، وأكثر
بلغت (84.3%)، وهذا مؤشر جيد

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لدور المحاسبة القضائية



م	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	دور اساليب المحاسبة القضائية	4.14	0.18	82.8	4
2.	دور تقنيات المحاسبة القضائية	4.80	0.14	96.0	1
3.	دور مهارات المحاسب القضائي	4.26	0.17	85.2	3
4.	دور مجالات المحاسبة القضائية	4.41	0.18	88.2	2
-	المستوى العام لدور المحاسبة القضائية	4.40	0.94	88.2	-

(0.18) ووزن نسبي (82.8%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الأرباح قد بلغ (4.40) بانحراف معياري (0.94) ووزن نسبي (88.2%)، وهو مرتفع جداً مقارنة بمستوى الوزن النسبي، مما يشير إلى أن افراد العينة لديهم اتجاهات إيجابية وتوافقاً على أن المحاسبة القضائية لها دور في الحد من إدارة الأرباح.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات أبعاد المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح وذلك على النحو الآتي:

يتضح من الجدول (6) أن بُعد دور تقنيات المحاسبة القضائية جاء في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطه الحسابي (4.80) بانحراف معياري (0.14)، ووزن نسبي (96.0%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد دور مجالات المحاسبة القضائية وبلغ متوسطه الحسابي (4.41) بانحراف معياري (0.18) ووزن نسبي (88.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد دور مهارات المحاسب القضائي وبلغ متوسطه الحسابي (4.26) بانحراف معياري (0.17) ووزن نسبي (85.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد دور أساليب المحاسبة القضائية وبلغ متوسطه الحسابي (4.14) بانحراف معياري

جدول (7) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعدها أساليب المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تجميع الأدلة المناسبة والكافية لتأييد الدعاوي القضائية.	4.86	0.43	97.2
2.	التحري عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها.	4.63	0.59	92.6
3.	التحليل المعلمي للأدلة للتأكد من صحة وسلامة المستندات والوثائق.	4.28	0.70	85.6
4.	الفحص المستندي بهدف الحصول على معلومات.	4.85	0.35	97.0
5.	المقابلة الشخصية مع المسؤولين بهدف استخلاص الحقائق.	3.36	0.65	67.2
6.	التحريات اللازمة عن الشكاوي والادعاءات المقدمة للقضاء.	4.11	0.37	82.2
7.	المراجعة التشريعية لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.80	0.80	76.0
8.	أسلوب الأداة التشخيصية لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.	4.10	0.47	82.0
9.	أسلوب الالتزام المنظم عند صرف أو إثبات المدفوعات الحكومية.	3.45	0.73	69.0
10.	الإجراءات التحليلية لكشف حالات الغش أو إدارة أرباح.	4.05	0.55	81.0
	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	4.14	0.18	82.8

(3.36) بانحراف معياري (0.65)، ووزن نسبي (67.2%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعدها أساليب المحاسبة القضائية قد بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.18)، ووزن نسبي (82.8)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات أساليب المحاسبة القضائية؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لعبارات أساليب المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.36-4.86)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.35-0.80)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "الأولى" بمتوسط حسابي (4.86)، وانحراف معياري (0.43)، ووزن نسبي (97.2%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الخامسة"، وبلغ متوسطها الحسابي

توافق على دور لبعده أساليب المحاسبة
القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

جدول (8) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعده تقنيات المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تحليل الفجوة في البحث عن المستندات المفقودة التي يجب أن يكون لها تسلسل رقمي.	4.86	0.37	97.2
2.	برامج حاسوبية يستخدمها المراجع كجزء من إجراءات المراجعة.	4.82	0.42	96.4
3.	أداة تحليل الرابط لإظهار العلاقة بين الأشخاص وصلتها بالبيانات المالية.	4.78	0.49	95.6
4.	التنقيب عن البيانات ذات الحجم كبير من البيانات المخفية أو المعلومات غير المتوقعة.	4.80	0.46	96.0
5.	الدليل النقدي للتحقق من أن الحسابات النقدية في الدفاتر متفقة مع العمليات النقدية المسجلة بسجلات المصرف.	4.84	0.43	96.8
6.	تحليل النسب للبيانات المالية للحصول على مؤشرات على وجود الاحتيال من عدمه.	4.78	0.50	95.6
7.	المراقبة المستمرة لاكتشاف الاحتيال وسوء الاستخدام للأصول.	4.75	0.56	95.0
8.	أداة التشكيك في الوثائق للتأكد من صحتها.	4.80	0.46	96.0
9.	تحليل التسلسل الزمني لفحص التفاصيل من بداية حدوث الاحتيال حتى تحديد المتسبب في الاحتيال.	4.87	0.35	97.4
10.	تسلسل الدليل المالي لحماية الأدلة من التلاعب والاتلاف.	4.79	0.47	95.8
	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	4.80	0.14	96.0

المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين
(4.75-4.87)، بانحرافات معيارية

يتضح من الجدول (8) أن
المتوسطات الحسابية لعبارة تقنيات



النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات تقنيات المحاسبة القضائية؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعده تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

تراوحت ما بين (0.35-0.56)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "التاسعة" بمتوسط حسابي (4.87)، وانحراف معياري (0.35)، ووزن نسبي (97.4%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "السابعة"، وبلغ متوسطها الحسابي (4.75) بانحراف معياري (0.56)، ووزن نسبي (95.0%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعده تقنيات المحاسبة القضائية قد بلغ (4.80) بانحراف معياري (0.14)، ووزن نسبي (96.0)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن

جدول (9) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعده مهارات المحاسب القضائي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	الشهادة العلمية والمؤهلات المهنية التي يمتلكها المحاسب القضائي.	4.50	0.50	0.90
2.	المعرفة المحاسبية للمحاسب القضائي على تحليل وتفسير المعلومات المالية المتعلقة بالجرانم المالية	3.94	0.49	78.8
3.	الامام بالمعايير المحاسبية الدولية والمبادئ الأساسية بمهنة المحاسبة	4.19	0.40	83.8
4.	المعرفة بالمراجعة وأساليب العمل بها.	4.26	0.50	85.2
5.	فهم القوانين واجراءات المحاكم لتحديد نوع الادلة اللازمة التي يحتاجها القاضي.	4.68	0.62	93.6
6.	المعرفة بالقانون وبنصوصه المختلفة وبالجوانب الفنية والفلسفية الدقيقة فيه.	4.23	0.51	84.6



681	0.50	4.08	7. مهارة المقابلات والاستجواب والقدرة على تحليل وتقييم والربط بين الاحداث.
84.4	0.45	4.22	8. الامام بعلم النفس لمرتكي الجرائم المالية.
87.2	0.57	4.36	9. المعرفة بتكنولوجيا المعلومات لوجود بعض البيانات والادلة والجرائم المالية التي تأخذ شكل الكترونيا.
83.8	0.51	4.19	10. مهارة الاتصال الشفهية والكتابي.
85.2	0.17	4.26	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل

المتوسط العام لبعدها مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.17)، ووزن نسبي (85.2)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات مهارات المحاسب القضائي؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعدها مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لعبارات أساليب المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.94-4.68)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.40-0.62)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة "الخامسة" بمتوسط حسابي (4.68)، وانحراف معياري (0.62)، ووزن نسبي (93.6%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الثانية"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.94) بانحراف معياري (0.49)، ووزن نسبي (78.8%)، وبوجه عام فإن

جدول (10) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعدها مجالات المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تقديم الاستشارات للتزاعات ذات الطابع المالي.	4.80	0.46	0.96
2.	القيام بدور خبير في حالة التقاضي.	4.84	0.42	96.8

90.0	0.70	4.50	تقديم المساعدة في المفاوضات ومناقشة التسوية لفض النزاع بين الأطراف المتنازعة.	3.
90.4	0.76	3.52	جمع الأدلة بالنيابة عن الجهات القانونية للفصل في الدعاوي المرفوعة امام القضاء	4.
85.8	0.70	4.29	البحث عن المخالفات المحاسبية.	5.
83.6	0.52	4.18	فض القضايا التي تنشأ مع شركات التأمين.	6.
81.6	0.80	4.08	وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم طرحها بناء على الأدلة المالية.	7.
96.0	0.46	4.80	مساعدة القضاء في توفير المعلومات المالية اللازمة وتحليلها وتفسيرها.	8.
86.8	0.56	4.34	التحري عن عمليات التلاعب لتحديد ما اذا كان هناك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للمصرف.	9.
49.6	0.49	4.73	التحقق من حالات اشهار الإفلاس.	10
88.2	0.18	4.41	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	

نسبي (90.4%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.18)، ووزن نسبي (88.2)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات مهارات المحاسب القضائي؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعد مجالات المحاسبة

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لعبارات مجالات المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.52-4.84)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.42-0.80)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة " الثانية" بمتوسط حسابي (4.84)، وانحراف معياري (0.42)، ووزن نسبي (96.8%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الرابعة"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.52) بانحراف معياري (0.76)، ووزن



ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية "

القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

11- اختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجانب التحقق
من صحة فرضيات الدراسة، وذلك
على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الرئيسة:

التي تنص على أنه " يوجد
دور للمحاسبة القضائية في الحد من

جدول رقم (11) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور اساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة
إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور المحاسبة القضائية	185	4.40	0.09	3	184	203.734	0.000

المتوسطين بلغت قيمة (203.734) (t)،
وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى
دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى
الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي
أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،
وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسة؛
مما يدل على أنه يوجد دور للمحاسبة

يتضح من الجدول رقم (11)
أن المتوسط الحسابي لدور المحاسبة
القضائية قد بلغ (4.40) بانحراف
معيارى (0.09)، وبلغت قيمة الوسط
الفرضي لأداة قياس دور أساليب
المحاسبة القضائية (3)، وباختبار
دلالة الفروق الإحصائية بين



الحد من ممارسة إدارة الأرباح في
المصارف التجارية الليبية".

القضائية في الحد من ممارسة إدارة
الأرباح في المصارف التجارية الليبية
حسب آراء المشاركين في الدراسة.
ويتفرع من الفرضية الرئيسية اربع
فرضيات فرعية:

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

التي تنص على أنه " يوجد

دور لأساليب المحاسبة القضائية في

جدول رقم (12) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور اساليب المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور اساليب المحاسبة القضائية	185	4.15	0.185	3	184	84.645	0.000

وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين
المتوسطين بلغت قيمة (t) (84.645)،
وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى
دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى
الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي
أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول رقم (12)
أن المتوسط الحسابي لدور أساليب
المحاسبة القضائية قد بلغ (4.15)
بانحراف معياري (0.185)، وبلغت
قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس
دور أساليب المحاسبة القضائية (3)،



2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:
التي تنص على أنه " يوجد
دور لتقنيات المحاسبة القضائية في
الحد من ممارسة إدارة الأرباح في
المصارف التجارية الليبية"

وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية
الأولى، مما يدل على أنه يوجد دور
لأساليب المحاسبة القضائية في الحد
من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية حسب آراء المشاركين
في الدراسة.

جدول رقم (13) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور تقنيات المحاسبة القضائية	185	4.81	0.143	3	184	172.136	0.000

أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،
وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية
الثانية؛ مما يدل على أنه دور لتقنيات
المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسة إدارة الأرباح في المصارف
التجارية الليبية حسب آراء المشاركين
في الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تنص على أنه " يوجد
دور لمهارات المحاسب القضائي في

يتضح من الجدول رقم (13)
أن المتوسط الحسابي لدور تقنيات
المحاسبة القضائية قد بلغ (4.81)
بانحراف معياري (0.143)، وبلغت
قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور
تقنيات المحاسبة القضائية (3)،
وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين
المتوسطين بلغت قيمة (172.136) (t)،
وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى
دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى
الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي



الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية "

جدول رقم (14) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور مهارات المحاسب القضائي	185	4.26	0.176	3	184	97.733	0.000

وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة؛ مما يدل على أنه يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تنص على أنه " يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية. "

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لدور مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.176)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور مهارات المحاسب القضائي (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (97.733)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،

جدول رقم (15) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور مجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.



مستوى الدلالة	قيمة (t)	درجة الحرية	الوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	البيان
0.000	101.548	184	3	0.189	4.41	185	دور مجالات المحاسبة القضائية

12- نتائج الدراسة النظرية واختبار

الفرضيات

من خلال دراسة الإطار النظري، والتحليل لبيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي أيدت فرضيات الدراسة، واتفقت مع الدراسات السابقة على أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

1- أن تطبيق المحاسبة القضائية يحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف من خلال (الأساليب والتقنيات المحاسبة القضائية) مع توفر المقومات في المحاسب القضائي من ناحية الخبرة والكفاءة في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون.

يتضح من الجدول رقم (15)

أن المتوسط الحسابي لدور مجال التسليم، والخدمة، والدعم قد بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.189)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور مجال التسليم، والخدمة، والدعم (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (101.548) (t)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة؛ مما يدل على أنه يوجد دور مجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.



6- قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه " يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".

7- قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص أنه " يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".

13- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

1. ضرورة العمل على تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرفية لما لها من دور في الحد من إدارة الأرباح.

2. إقامة محاضرات تثقيفية وتوعوية للموظفين في المصارف عن خطر التلاعب بالبيانات في المدى البعيد.

2- إن ظاهرة إدارة الأرباح أثرت على العديد من المصارف، من خلال جودة القوائم المالية الصادرة عنها، بالتالي فإن للمحاسبة القضائية دور في اكتشاف الغش والتلاعب في البيانات المالية قبل نشرها.

3- قبول الفرضية الرئيسية أنه " يوجد دور لتطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية بالمصارف التجارية الليبية".

4- قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " يوجد دور لاساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".

5- قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه " يوجد دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية".



والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (20)،
ص 136-156.

- أحمد، نبيل ياسين، سرور،
عبير عبدالكريم إبراهيم (2021). دور
المحاسبة القضائية في الحد من
ممارسات إدارة الأرباح: مجلة
المحاسبة والمراجعة، العدد (3)، ص
424-558.

- نور، عبدالناصر إبراهيم،
العواودة، حنان (2017). إدارة الأرباح
واثرها على جودة الأرباح المحاسبية:
دراسة اختبارية على الشركات
الصناعية الأردنية المساهمة العامة،
المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد
(13)، العدد (2)، ص 161-179.

- البطرني، رنا محمد (2023).
قياس درجة ممارسات ادارة الارباح في
القطاع المصرفي المصري، المجلة
العربية للإدارة، المجلد (43)، العدد
(2)، ص 51-63.

3. الاستفادة من تجارب الدول
المجاورة في تطبيق المحاسبة القضائية
وانعكاس تطبيقها على البيئة
الاقتصادية.

4. ضرورة اعتماد مادة
المحاسبة القضائية في المنهج التعليمي
بالجامعات للخروج بأجيال تواكب
التطور المالي، وتكون لديها قدرة
لاكتشاف أي تلاعب أو غش أو احتيال
في البيانات المالية التي امامها قبل أن
تتحول إلى قضايا مالية تهدد الوضع
المالي، ولحل أي نزاع مالي يعرض عليها.
5. تشجيع المحاسبين بالالتحاق
بالدورات التي تساعدهم في التعامل
مع المعاملات المالية وخاصة التي يكون
المصرف طرف فيها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أحمد، موفق، و خضير، حلا
(2010). الاستثمار الأجنبي وأثره في
البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة



- السردى، همام عبد الله علي
(2012). تقييم أدوات البحث
المستخدمة في البحوث التربوية لدى
طلبة الدراسات العليا في الجامعة
الإسلامية بغزة. رسالة ماجستير،
جامعة الإسلامية، غزة.

- السيبي، نجوى أحمد
(2006). دور المحاسبة القضائية في
الحد من ظاهرة الغش في القوائم
المالية - دراسة ميدانية، المجلة
العملية للاقتصاد والتجارة، المجلد
(1)، العدد (1)، الصفحات 33-84.

- المدحجي، محمد (2010).
أهمية التشريعات والمعايير
التخطيطية في الحفاظ على البيئة
الحضرية، مجلة العلوم
والتكنولوجيا، المجلد (15)،
العدد (2)، الصفحات 3-18.

- الوكيل، حسام (2018).
مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة

- الجليلي، مقداد أحمد،
وجميل، رافي نزار (2012). دور
المحاسب القضائي في الكشف
والتصدي لعمليات غسل الأموال-
دراسة حالة في مكتب التحقيقات
الفدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد،
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
الموصل، السنة (35)، العدد (93)،
ص 107 - 138

- الحربي، عيد عوض (2020).
مدخل مقترح لأثر استخدام المراجعة
القضائية في الحد من ممارسات إدارة
الأرباح بالتطبيق على البيئة الكويتية،
رسالة دكتوراه في المحاسبة غير
منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

- الداود، رولا خالد (2014).
المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة
المحاسبة، المؤتمر العربي السنوي
العام الاول، المنظمة العربية للتنمية
الإدارية، العراق.



الاحتيايل المالي في الوحدات
الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية
التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة.

- صديق، محمد أبكر (2022).

واقع تطبيق المحاسبة القضائية في
المصارف السودانية، المجلة العربية
للنشر والتوزيع، المجلد (5)، العدد
(42)، ص 863-880.

- عبدالقادر، حيرشي (2023).

دور تقنيات المحاسبة القضائية
التحقيقية في الحد من ممارسات
الفساد المالي والإداري، مجلة المقريري
للدراسات الاقتصادية والمالية،
المجلد (7)، العدد (1)، ص 310-332

- عبدالله، منى (2017). أثر

تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في
الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في
الشركات المساهمة العامة الأردنية
من وجهة نظر المحاسبين القانونيين،

القضائية في مكافحة عمليات غسل
الأموال في البيئة المصرية، مجلة
الفكر المحاسبي، المجلد (22)، العدد
(6)، ص 165-252.

- سالم، أحمد محمد كامل
(2010). خدمة التقصي المالي القانوني
في مصر: الطلب على الخدمة
والتنظيم المهني لها في بيئة الممارسة
المهنية، المجلة العلمية التجارة
والتمويل، كلية التجارة، جامعة
قنطا، العدد (1)، ص 1-69.

- سامي، مجدي محمد
(2002). دور المحاسبة القضائية في
تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيايل
والخداع المالي، مجلة البحوث
التجارية، المجلد (4)، العدد (1). ص
133-171.

- شعبان، انعام عثمان
(2016). مدى توافر مقومات تطبيق
المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات



[https://uofbejar.net/index.php/
new/article/view/9](https://uofbejar.net/index.php/new/article/view/9)

- غنيم، محمود رجب يس
(2014). نحو إطار متكامل لاستخدام
المراجعة القضائية في منع واكتشاف
الغش في البيئة المصرية، المجلة
العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية
التجارة، جامعة عين شمس، العدد
(4)، ص 137-228.

- قمبر، جميلة سعيد (2014).
قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة
الجنائية وضرورة دمجها في مناهج
التعليم العالي لدى أعضاء هيئة
التدريس بأقسام المحاسبة في
الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية،
المجلة الجامعة، المجلد (1)، العدد
(16)، ص 213-242.

- مسعود، احمد السنوسي
(2016). مدى إدراك الخبير الحسابي
الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية -

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال،
المجلد (7)، العدد (1)، ص 199-225.

- عبدالله، خالد امين (2020).
اصول المحاسبة، كلية الاقتصاد
والتجارة الجامعة الاردنية. ط2.
جمعية عمال المطابع التعاونية.
عمان. الأردن.

- عليمت، طارق (2016). دور
تطبيق المحاسبة القضائية في
الشركات الصناعية المساهمة الاردنية
في الحد من التهرب الضريبي - من
وجهة نظر المحاسبين القانونيين
الأردنيين. رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة آل البيت، المفرق،
الأردن.

- عمار، غازي إبراهيم (2021).
إدارة المعرفة المحاسبية ودورها في
تطوير الكوادر المحاسبية في
المؤسسات الحكومية العراقية .



University Utara Malaysia,
Malaysia.

–Enofe, A. O., Omagbon,

P., & Ehigiator, F. A. (2015).

Forensic Audit and Corporate

Fraud, IIARD International

Journal of Economics and

Business Management, Vol. 1,

No. 8, pp. 55-64.

–Ezekwesilr.(2021).

Forensic Accounting and

Corporate Governance in

Nigerian Banking Sector, African

journal of Business and Economic

Development, Vol. 1, No. 10,

pp.16–26.

–Healy, P.M., & Wahlen,

J.M., (2008). A review of the

earnings management literature

and its implications for standard

دراسة استكشافية ، رسالة
ماجستير، الأكاديمية الليبية،
مصراته.

– تقرير ديوان المحاسبة الليبي

2022-2021

ثانيا : المراجع الاجنبية :

–Barghathi, Y., Collison,

D., & Crawford, L. (2017).

Earnings management in Libyan

commercial banks:perceptions of

stakeholders', Int. J. Accounting,

Auditing and

PerformanceEvaluation, Vol. 13,

No. 2, pp. 123-149.

–Bhasin, M. L. (2007).

Forensic Accounting: A New

Paradigm for Niche Consulting

the Chartered Accountant,

(Unpublished master's thesis),





- Messmer, M. (2004).
Exploring Options in Forensic
Accounting,
–National Public
Accountant, Vol. 5, No. 3, pp. 19-
20.
- Oyedokun, G. E. (2016).
Forensic Accounting Investigation
Techniques: Any Rationalization?
Available at: [https://ssrn.com/
abstract=2910318](https://ssrn.com/abstract=2910318): 1-17.
- Prabowo, H. Y. (2013).
Better, Faster, Smarter
Developing a Blueprint for
Creating Forensic Accountants,
Journal of Money Laundering
Control, Vol. 16, No. 4, pp. 353-
378.
- Sani S., Ibrahim,S., &
Sule, A. (2019). The Effect of
setting, Accounting Horizons, Vol.
13, No. 4, pp. 365–383.
- Krejcie, R. V., & Morgan,
D. W. (1970). Determining
sample size for research
activities. Educational and
Psychological Measurement, Vol.
30, No. 3, pp. 607–610.
- Mckittrick, C. (2009).
Forensic Accounting it's Broader
Than You Think and Can
–Help Your Organization.
Journal of Forensic Accounting,
Vol. 1, No. 1, pp. 3-4.
- Mehta, G.S., & Mathur, T.
(2007). Preventing financial fraud
through forensic accounting. The
chartered accountant, pp. 1575-
1580.



Dirasat in Economics and Business Journal

Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



–Weygandt, J., Kimmel,
Paul, D., & Kieso, D. E. (2018).
Accounting Principles, (13th
Edition), Hoboken, New Jersey,
United States: Wiley.

Forensic Accounting Investigation
in Detecting Financial Fraud: A
Study in Nigeria, International
Journal of Academic Research in
Business and Social Sciences, Vol.
9, No. 2, pp. 545-553.